مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٤م

" تجارة الرقيق في الساحل المتصالح والموقف البريطاني منها في ضوء مراسلات الوكيل الوطني" "(١٨٥٢ -١٩٣٥م)" أنموذجاً"

أ/ داليا عبد اللاه سلامة عبد اللطيف(*)

المخلص

كانت تجارة الرقيق منتشرة في الخليج العربي، ولا سيما في إمارات الساحل المتصالح، وفي أوائل القرن التاسع عشر الميلادي فرضت بريطانيا سيطرتها على منطقة الساحل المتصالح، وعملت على الحد من انتشار تجارة الرقيق؛ من أجل فرض هيمنتها على المنطقة؛ حيث كانت تجارة الرقيق تمثل عائقًا أمام سياسة بريطانيا في المنطقة؛ لأن أغلب الرقيق الذين كانوا يأتون من أفريقيا يعملون في سفن القواسم، والقواسم قوة بحرية عملت على توجه نشاطاتها البحرية في الجهاد ضد السفن البريطانية في مياه الخليج العربي بوجه عام الساحل المتصالح بوجه خاص؛ لذلك عقدت بريطانيا العديد من المعاهدات مع شيوخ الساحل المتصالح، ومنها معاهدة ١٨٥٦م، والتي كانت تحارب تجارة الرقيق وعدم توسيعها في الساحل المتصالح، ومن خلال مراسلات الوكيل الوطني في الشارقة تم توضيح موقف بريطانيا من تجارة الرقيق في إمارات الساحل المتصالح.

الكلمات المفتاحية: الرقيق، الساحل المتصالح، بريطانيا، الوكيل الوطني.

Abstract

The slave trade was prevalent in the Arabian Gulf, especially in the region of the Trucial States, In the early nineteenth century AD, Britain imposed its control over the Sahel region The Trucial Coast and worked to limit the spread of the slave trade in the Trucial Coast. In order to impose Its dominance over the region; The slave trade represented an obstacle to Britain's policy in Region; Because most of the slaves who came from Africa worked on Al-Qawasim ships, The Qawasim naval force worked to direct its naval activity in jihad against British ships in The waters of the Arabian Gulf in general and the Trucial Coast in particular; So Britain held many Among the treaties with the sheikhs of the Trucial Coast, including the 1856 Treaty, which combated trade Slavery and not expanding it in the Trucial Coast, and through correspondences with the National Agent in Sharjah Britain's attitude on the slave trade in the Trucial States was made clear

Keywords: Slaves- Trucial Coast- Britain- National Agent.

(*) معيدة بقسم التاريخ كلية الآداب – جامعة الوادي الجديد

مقدمة:

كان الخليج العربي بمثابة الممر الرئيس الذي ساعد على انتشار تجارة الرقيق في شبه الجزيرة العربية والعراق وفارس والهند؛ لذلك كانت تجارة الرقيق منتشرة في الخليج العربي، ولا سيما في إمارات الساحل المتصالح(١).

وكان أغلب هؤلاء الرقيق يعملون في الأعمال اليدوية وصيد اللؤلؤ(٢) والبعض الآخر يعمل في سفن القواسم(٣)، والتي عملت على توجه نشاطاتها البحرية في الجهاد ضد السفن البريطانية في مياه الخليج العربي بوجه عام، والساحل المتصالح بوجه خاص.

وفي القرن التاسع عشر الميلادي عملت بريطانيا على تحويل منطقة بحر الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية وتوطيد نفوذها على أطراف الجزيرة العربية، وحماية مستعمراتها في الهند، مستغلة الاضطرابات التي كانت في منطقة إمارات الساحل المتصالح Trucial States، وبسبب تلك الاضطرابات التي شكلت عائقًا أمام احتكار بريطانيا للتجارة في الخليج العربي بصفة عامة وإمارات الساحل بصفة خاصة؛ لذلك عقدت بريطانيا معاهدات مع شيوخ إمارات الساحل من أجل سيطرتها عليه.

---

(١) إمارات الساحل المتصالح: كان يطلق على إمارات الساحل لقب ساحل القرصنة؛ بسبب القرصنة ضد السفن البريطانية، وبعد ذلك أطلقوا عليه لقب الساحل المهادن نظراً لتجدد الهدنة مع شيوخ الساحل، في عام ١٨٣٨م، وهو تاريخ إطلاق بريطانيا تسمية إمارات الساحل باسم الساحل المتصالح؛ بسبب تجدد هدنة الستة شهور التي كانت بين شيوخ الساحل إلى هدنة سنوية؛ انظر عبد الرؤوف سنو: "اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (١٩١٦-١٧٩٨م)"، **مجلة تاريخ العرب والعالم**، بيروت، ١٩٩٨م، ص١١.

(٢) اللؤلؤ: تمثل تجارة اللؤلؤ الجزء الأكبر الذي يؤثر في اقتصاديات سكان الخليج العربي بشكل عام، وامارات الساحل بشكل خاص، حيث كان يطلق على الفترة التي سبقت ظهور البترول أو النفط " عهد اللؤلؤ"، وهذا يدل على مكانة تلك التجارة في التاريخ الحديث للخليج؛ انظر عماد أحمد أبو العينين وهنة سالم سعيد: "الأوضاع الاقتصادية لمنطقة الإمارات المتصالحة"، **مجلة المؤرخ المصري**، العدد ٦١، يوليو ٢٠٢٢م، ص ٢٤٣.

(٣) القواسم: يرجع أصل القواسم إلى كايد بن عدوان والمعروف في بعض الأقوال باسم: بكايد بن حمود، وهو في الأصل الجد الأكبر للقواسم ولحكام إمارتي رأس الخيمة والشارقة، كما أنه المؤسس لحلف القاسمي الشهير الذي كان يحكم الإماراتيين وأضاف إليهم إمارة الفجيرة وساحل الشميلية وتحالف معه النعيم، وهما القبائل التي حكمت إمارة عجمان وآل على والمعروف عنهم بالمعلا=

=وهما في الأصل حكام أم القيوين والتي تنتمي إليها أسرة السركال أو أسرة الوكيل الوطني في الشارقة، ولذلك امتداد حكم القواسم إلى الكثير من المناطق في الساحل الإيراني، وكانت عاصمتهم هناك مدينة لنجة، كما أن القواسم ينتمون إلى الحزب الغافري من الناحية السياسة، ويتبعون المذهب السني في السلام، واستقروا في ساحل عمان، وظهرت كقوة بحرية لها تأثيرها في مجري الأحداث في المنقطة منذ القرن الثامن عشر الميلادي، وعندما تولى الشيخ حسن بن رحمة قيادة القواسم أعلن الاستقلال عن عمان وتحالف مع الوهابيين، وأعلن الجهاد البحري ضد السفن البريطانية؛ انظر عبد القوي فهمي محمد: **القواسم ونشاطهم البحري وعلاقاتهم بالقوى المحلية والخارجية (١٧٤٧- ١٨٥٣م)**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨١م، ص ٣٤ ، ٣٥.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

من الأسباب التي دفعت الباحثة إلى اختيار هذا الموضوع فيأتي في مقدمتها الدور الذي بذلته بريطانيا في محاربة تلك التجارة، والحد من انتشارها في منطقة الساحل المتصالح؛ مما كان يهدد هذا الأمر مصالحها في تلك المنطقة، ويتمثل هذا الدور في إصدار بريطانيا الكثير من القوانين، وعقد المعاهدات مع شيوخ الساحل المتصالح؛ لفرض هيمنتها على المنطقة، وكذلك من الأسباب هو الدور الذي أبرزه الوكيل الوطني[٤] في الشارقة من خلال مراسلاته مع الإدارة البريطانية في منطقة الساحل المتصالح، ودوره في مساعدة الرقيق في الحصول على شهادات العتق من الحكومة البريطانية، حيث كان الوكيل يقوم بتأكد من صحة المعلومات التي كان يقدمها الرقيق له، وبعد ذلك يرسلها إلي المقيم السياسي[٥]، ولهذا السبب كان المقيم السياسي يرسل إليه شهادات العتق، وبعد كل خطاب يؤكد المقيم السياسي على الوكيل الوطني أن يرسل إليه التأكد على تسليم شهادات العتق للرقيق الذين يستحقون تلك الشهادات وفقًا للشروط والقوانين التي وضعتها بريطانيا كمتطلبات الحصول على شهادات العتق، ومن خلال مرسلات الوكيل الوطني تم توضيح موقف بريطانيا من تجارة الرقيق في إمارات الساحل المتصالح.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدارسة على المنهج التاريخي القائم على تحليل المادة ونقدها لاستيفاء جوانب الموضوع والاقتراب من الحقيقة التاريخية قدر الامكان.

تقسيم البحث:

قد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، وخاتمة شملت أهم نتائج الدراسة.

حيث تناول المبحث الأول: تجارة الرقيق في بريطانيا، وجاء المبحث الثاني: عن تجارة الرقيق في الساحل المتصالح، وينقسم هذا المبحث إلى محورين:

---

(٤) الوكيل الوطني: هو ممثل بريطانيا في الشارقة، واستمر لمدة قرن وربع قرن تقريباً، وكما إنه كان قناة الاتصال الوحيدة بين بريطانيا والإمارات، غير أن الوكيل كان له دورٌ مهمٌ وبارزًا في تغير قرارات بريطانيا السياسية اتجاه امارات الساحل المتصالح، وهذا يدل على مدى أهمية هذا المنصب، غير أن من تولى هذا المنصب كان من العرب حتى يفهم لغتهم، وعاداتهم، وتقاليدهم؛ انظر محمد فارس الفارس: **دراسات في تاريخ الإمارات (قراءة في الوثائق البريطانية)**، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠٠٣م، ص ٤.

(٥) المقيم السياسي: وهو يمثل الإدارة البريطانية في الخليج العربي، ولقد أطلق أهل الإمارات على المقيم السياسي لقب "السركال"، حيث كانت تبدأ رسائلهم الموجهة إلى المقيم السياسي بعبارة " حضرة السركار ذي الافتخار" ثم أخذ المقيم السياسي لقب "البيلـــوز" ويعني القنصل، وأخذ هذا اللقب يحل مكان لقب السركال رويداً رويداً؛ انظر فاطمة حسن الصايغ: "الوكيل الوطني ودوره في صنع= =القرار البريطاني في الساحل المتصالح (١٩٤٩-١٨٢٣م)"، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، جامعة الكويت، العدد ٦٩، ١٩٩٣م، ص ٩٩.

- المحور الأول: شروط بريطانيا لحصول الرقيق على شهادات العتق.
- المحور الثاني: القانون العام لمؤتمر بروكسيل ١٨٩٠م

وجاء المبحث الثالث تحت عنوان نماذج لحالات العبيد الذين حصلوا على شهادات العتق.

المحور الأول تجارة الرقيق في بريطانيا:

معظم الباحثين الغربيين تجاهلوا وأخفوا الدور السلبي لبريطانيا في تجارة الرقيق، وإنما ركزوا على الدور الإيجابي الذي أبرزته بريطانيا لقمع تجارة الرقيق، لذلك كانت بريطانيا لها أسباب مباشرة للحد من تلك التجارة وأسباب غير مباشرة.

الأسباب في بريطانيا:

السبب هو كسب تأييد الحكومة الحالية في بريطانيا، والتي تريد إلغاء تجارة الرقيق في بريطانيا؛ لأن تلك التجارة أصبحت لا تعمل على البناء الاجتماعي للمجتمع البريطاني، بل تؤثر عليه من خلال كثرة عدد الرقيق، والأمراض التي تتنقل معهم أثناء تواجدهم في بريطانيا، غير أن الثورة الصناعية أثرت في المجتمع البريطاني، وأصبحوا لا يحتاجون إلى الأيدي العاملة [٦].

وفي عام ١٨٠٧م أصدرت بريطانيا قانوناً بموجبه أصبح لا يسمح لأية سفينة بأن تشحن عبيداً من أي ميناء في الممتلكات البريطانية،بدءاً من الأول من مايو عام ١٨٠٧م، أو تنزل عبيداً في أي مستعمرة بريطانية بدءاً من أول من مارس عام ١٨٠٨م، وكانت عقوبات مخالفة هذا القانون في بداية الأمر مالية، ولكن في عام ١٨١١م أعلنت بريطانيا أن تجارة الرقيق عبارة عن جريمة يعاقب عليها القانون، وجعلت عقوبتها الإعدام[٧].

أمَّا الأسباب في الخليج العربي والساحل المتصالح:

وكانت تلك الأسباب المعلنة وهي قمع تجارة الرقيق في الساحل المتصالح، وإنما الأسباب غير المباشرة، فهي رغبة بريطانيا في تقليص تلك التجارة، والحد من انتشارها لا سيما في المناطق التي يوجد بها القواسم؛ لأنهم كانون يعتمدون على الرقيق الأفارقة بصورة كبيرة في سفنهم البحرية التي يوجهونها ضد السفن البريطانية في مياه الخليج العربي والساحل المتصالح.

ومن الأسباب غير المباشرة سياسة بريطانيا الرامية إلى تفتيش كافة السفن المارة في مياه الخليج، وكانت من تلك السفن سفن شيوخ الساحل أيضاً؛ بعض السفن الأوربية، مثل: السفن الفرنسية، والسفن الألمانية بحجة البحث عن الرقيق في تلك السفن، وهي بذلك تعمل على

---

(٦)عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: **علاقة ساحل عمان ببريطانيا**، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٨٢م، ص ٢٢٤، ٢٢٧

(٧) ج. ج . لوريمر: **دليل الخليج**، الجزء التاريخي، ج٦، د. ن، ١٩١٤م، ص ٣٥٧٣.

الحصـــول على التقارير اللازمة عن كلفة الســـفن المارة في مياه الخليج العربي حتى تحمي مستعمراتها في الهند والخليج العربي [٨].

كذلك العائد الاقتصادي الذي كان شيوخ تلك الإمارات يُحَصّلونه من تجارة الرقيق، حيث كانت تجارة الرقيق تمثل مورداً اقتصـادياً مهماً، ولاسـيما في السـاحل المتصـالح، وانتشـرت تلك التجارة في السـاحل المتصـالح نتيجة لحسـن المعاملة، وهذا لا ينفي أن هناك بعض الرقيق الذين لقوا معاملة ســـيئة،لذلك نجد بعض الشـــيوخ لم يلتزموا بالاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع الشـيوخ؛ لأن هذا الأمر سـوف يؤثر على اقتصـادهم، وهنا يأتي دور الوكيل الوطني في مراقبة التزام الشـــيوخ باتفاقيات الرقيق مع الحكومة البريطانية،كذلك دوره في مســـاعدة الرقيق في الحصـول على شـهادات العتق من الحكومة البريطانية، حيث كان الوكيل يقوم بالتأكد من صـحة المعلومات التي كان يقدمها الرقيق له وبعد ذلك يرسـلها إلى المقيم السـياسـي، ولهذا السـبب كان المقيم السياسـي يرسل إليه شـهادات العتق، وبعد كل خطاب يؤكد المقيم السياسي على الوكيل أن يرسل إليه التأكيد على تسليم شـهادات العتق للرقيق الذين يستحقون تلك الشـهادات، وفقًا للشروط والقوانين التي وضعتها بريطانيا كمتطلبات للحصول على شهادات العتق [٩].

المحور الثاني تجارة الرقيق في الساحل المتصالح:

كان الرقيق يعملون في الأعمال الشاقة مثل صيد اللؤلؤ، ومن الأسباب التي جعلت بريطانيا تصدر منع تجارة الرقيق أنها كانت تعلم أن القواسم يعتمدون على الرقيق الأفارقة بشكل كبير في سفنهم؛ ولذلك عملت على منع تجارة الرقيق في الخليج لضرب القواسم في عقر دارهم حيث إن الرقيق الأفارقة كانوا يعملون في تجارة اللؤلؤ وأعمال الملاحة[١٠]، ولم يبدأ الاحتكاك بين الحكومة البريطانية والتجار إلا في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر الميلادي عندما فكرت بريطانيا في إضعاف التجارة؛ لأن ذلك ضد سياستها في المنطقة.[١١].

([٨]) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن: **الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث (١٧٧٨- ١٩١٤م)**، مركز زايد للتراث والتاريخ، دبي، د. ت، ص ٨٩.

([٩]) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن: **الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث (١٧٧٨- ١٩١٤م)**، ص ٩٠.

([١٠]) سماح رجب عبدالصمد: **الخليج العربي في ظل الحماية البريطانية**، دار الكتب والدراسات العربية، الاسكندرية، ٢٠١٦م، ص ١٤٧، ١٥٥.

([١١]) محمد فارس الفارس: **الأوضاع الاقتصادية في إمارات الخليج العربي (١٩٦٥-١٨٦٢م)**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠م، ص ٢٦، ٢٧ .

وضعت بريطانيا شروط لحصول الرقيق على حريتهم وكان ذلك للعديد من الأسباب:

أسباب العتاق:

١- سوء المعاملة الجسيمة من قبل المالك أو السيد في حالة استعباد الفرد(١٢).

٢ - يتم منح الشهادات من قبل سلطة محددة بعد تحقيق وكيل الإقامة من الأحداث، ويقدم تقريراً إلى المقيم السياسي، ويصدر المقيم السياسي شهادات العتق(١٣)

٣- استرداد النفقات عند رد العبد إلى سيده إمَّا لعدم استحقاقه للعتق أو نتيجة صلح بينه وبين سيده، ويجب إخطاره مباشرة بنفقات إعادته بما في ذلك التكلفة اطعامه، والمحافظة عليه إلى الموظف القنصلي المختص لاسترجاعها من صاحبها(١٤).

وعندما أصبح أرنولد كامبل مقيماً سياسياً في بوشهر تابع نشاط تجارة الرقيق، وقدمت العديد من الاقتراحات لحل مشكلة تجارة الرقيق، وقدم تلك الاقتراحات إلى الحكومة البريطانية .

و يُعَدُّ عام ١٨٥٢م بداية حقبة مهمة في تاريخ تجارة الرقيق، ولاسيما في إمارات الساحل المتصالح؛ حيث تم تعيين وكيلٍ وطنيٍ في الشارقة من عائلة آل علي، وتلك العائلة التي عرفت فيما بعد بعائلة السركال؛ لذلك كان يجب أن يكون الوكيل الوطني من العرب حتى يستطيع أن يعرف عاداتهم ويسهل عليه التعامل مع شيوخ الإمارات، كما أنه يعد عين بريطانيا في تلك الإمارات، وبذلك أصبحت بريطانيا تعلم كل شيء عن تجارة الرقيق في الساحل المتصالح، قدم كامبل المقيم السياسي في بوشهر بعض التقارير عن تجارة الرقيق حيث تكلم عن تعاطف الحكومة البريطانية مع شيوخ الساحل، وهذا التعاطف كان سبباً في استمرار تجارة الرقيق، وطالب بوضع إجراءات أكثر صرامة يجب إلزام الشيوخ بها(١٥).

يذكر كامبل في تقرير يصف فيه حال العبيد عند العرب حيث يقول: " إن معاملة العرب للعبيد لم تكن معاملة سيئة، بل كانت أفضل، حيث كان يتغير حال العبيد عند شرائهم إلى الأحسن، كما أن سادتهم يتعاملون معهم معاملة جيدة، وبالتالي فإن العبيد سوف يخلصون في إنهاء أعمالهم (١٦)، لذلك عقد بريطانيا كثيراً من المعاهدات(١٧) مع شيوخ الساحل المتصالح للحد من انتشار

---

(١٢) LOR/R/15/2/1843,Terms of Freeing From Slaves.

(١٣) LOR/R/15/1/234,Terms of Freeing From Slaves.

(١٤) LOR/R/15/2/1843,Terms of Freeing From Slaves.

(١٥) LOR/ L/PS/20/C246, Slave trade, 1852.

(١٦) جون.ب. كيلي: **بريطانيا والخليج (١٨٧٠-١٧٩٥)**،ج١، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، د. ت، ص٣ ، ٤.

(١٧) المعاهدات: تم عقد اتفاقية السلام العامة عام ١٨٢٠م بين بريطانيا والشيوخ الساحل، وكان من ضمن البنود المعاهدة بند خاص بتجارة الرقيق، وتعتبر الاتفاقية العامة عام ١٨٢٠م أول المعاهدات لقمع الرقيق في إمارات الساحل، حيث تنص البند التاسع من بنودها على اعتبار شحن العبيد من سواحل أفريقيا أو أي أماكن أخرى، ونقلهم في السفن يعد هذا الأمر نوع

تجارة الرقيق في المنطقة الساحل المتصالح؛ حيث كانت تجارة الرقيق تمثل عائقًا أمام سياسة بريطانيا في المنطقة.

وفي عام ١٨٥٦م تم عقد معاهدة مع شيخ الشارقة الشيخ سلطان بن صقر للحد من انتشار تجارة الرقيق،" ويذكر الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة " أن الكابتن جونز Jones المقيم البريطاني في الخليج العربي قد أخبره أنه قد تناسى بنداً كان من المفروض أن يكون من بين بنود المعاهدة البحرية التي تم عقدها مع شيوخ الساحل بهدف منع استرداد ونقل الرقيق، والتي كانت في الأول من مايو عام ١٨٤٧م الموافق ١٥ جمادى الأولي ١٢٦٣ه، ولذلك يوافق الشيخ سلطان بن صقر القاسمي على إضافة ذلك البند إلى بنود المعاهدة السابقة، "ويذكر الشيخ سلطان أنه يتعهد بأنه سوف يكون ملزماً بتنفيذ نصوص ذلك البند من باب الصداقة التي تجمع بينه وبين الحكومة البريطانية، كما كانت رغبته في مساعدة بريطانيا في بلوغ هدفها الذي تسعى إليه".

وكان البند ينص على:

"عندما تصل الأخبار إلى الشيخ سلطان و يتحقق أن الرقيق قد دخلوا في منطقته من أي جهة وإلى أي منطقة تخضع لنفوذه، يتم التحفظ على هؤلاء الرقيق ويقوم بتسليمهم إلى السفن البريطانية، وفي حالة التأكد أنه يوجد رقيق قد تم نقلهم بواسطة السفن التابعة له أو سفن تابعة لرعاياه، ولم

من أنواع القرصنة والنهب، ويجب على رعايا الشيوخ المتعاقدين عدم العمل بتجارة الرقيق؛ انظر: LOR/L/PS/20/G3/12, Treaties concluded by Britain With the Sheikhs of the Trucial Coast.

وفي عام ١٨٣٨م لم يلتزم شيوخ الساحل ببنود معاهدة السلام العامة ولاسيما بند الخاص بمنع تجارة الرقيق في الساحل المتصالح، وكانت الشكاوى ضد القواسم بسبب الغارات التي يقومون بها في ساحل أفريقيا الشرقية، والصومال للحصول على الرقيق؛ انظر: ج. ج. لوريمر: **دليل الخليج**، الجزء التاريخي، ج ٦، ص ٣٥٨٠.

وقد تم إتهام القواسم بخطف ٢٣٣ من الرقيق الصوماليين، والذي قام بهذا الاتهام شخص يدعى "عبدالله بن أيواز"، لذلك قام المقيم السياسي في بوشهر بتكاليف الوكيل الوطني في الشارقة بكشف عن الحقيقة، وبعد أن أرسل الوكيل الوطني تقريره إلى المقيم قام المقيم برفع تقريره إلى المقيمة البريطانية، و" يذكر هينيل Hennel في تقريره الذي أرسله إلى المقيمة أن أغلب التهم كانت تذهب إلى القواسم ولكن عند التحقيق في ذلك الأمر قد تناسي التهمه على القواسم، وعمل الوكيل الوطني في الشارقة تحرياته في ذلك الموضوع، واتضاح أن هؤلاء البنات كانوا ضحايا لبعض الحروب القبلية التي قامت في منطقة البريرة، وإنه كان من عادات وتقاليد تلك القبائل هو بيع الأسرى، وهنا تم بيع تلك البنات إلى القواسم الذين تم توجيه يد الاتهام عليهم بواسطة الشيخ عبدالله بن أيواز أحد شيوخ الساحل الصومالي، غير أن الصوماليون مسلمين، وحرام شرعاً استرقاقهم، وهذا كان يحمله تقرير هينيل، كما إنه أضاف أن عبدالله كان مدلسا وكان يمكن أن يصمت لو قام الشيخ القواسم باسترضائه بالمال أو الهدايا؛ انظر عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم: **علاقة ساحل عمان ببريطانيا**، ص ٢٣٣.

وأثناء زيارة المقيم الساسي إلى الساحل المتصالح عمل على أثارة الموضوع، ومناقشته مع كبير مشايخ القواسم الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة، وفي بداية المناقشة اظهر الشيخ سلطان إنكاره أن يكون لأحد اتباعه له في مشاركة في تلك القضية، وحاول أن يبعد الاتهام من خطف القواسم للعبيد، ولكن وافق على اقتراح هينيل أنه سوف يشرف على عملية تنظيم نشاط سفن القواسم، وتم الاتفاق على مصادرة أي سفينة تحمل رقيق مسروقًا؛ انظر جون. ب. كيلي: **بريطانيا والخليج(١٨٧٠-١٧٩٥)**،ج١، ص ٤٦.

تستطع الحكومة البريطانية الإمساك بهم فإنه يعد ملزماً بغض النظر عن مكان إنزال الرقيق بفرض الحصار على السفن العاصية لتعليماته، والقبض على أصحاب تلك السفن، وفي ذلك الوقت سوف يرسل خبراً إلى المقيمة البريطانية في بوشهر و ينتظر القرار النهائي بشأنهم، وتم توقيع المعاهدة كلٌ من: الشيخ عبدالله بن راشد، والشيخ سعيد بن بطي، والشيخ حميد بن راشد، والشيخ زايد بن خليفة، وتم تحريرها في ١٧ من رمضان عام ١٢٧٢هـ، ووقع عليها الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة [١٨] .

ونتيجة لتلك المعاهدة تم الحصول على تعهد جديد من شيوخ الساحل عام ١٨٥٦م بأن يقبضوا على الرقيق ويسلموهم إلى السلطات البريطانية، كذلك تسليم العبيد الذين يتضح أنهم تم أحضرهم إلى أراضيهم أو إلى أماكن خاضعة لسلطتهم، كما أنهم يفرضوا أيضاً الحظر على أي قارب يرتكب مخالفة رقيق، ويحجزوه تحت تصرف المقيم السياسي البريطاني [١٩].

وفي عام ١٨٥٧م أرسل المقيم السياسي في بوشهر النقيب فليكس إلى سكرتير حكومة بومباي تقريراً فيه " أنه في أغسطس ١٨٥٧م تم استرجع الوكيل الوطني الحاج يعقوب الفتيات الرقيق، وهم اثنتان من رأس الخيمة واثنتان من عجمان، وفي عام ١٨٥٨م جاء تقرير الوكيل الوطني الحاج يعقوب بن بشير في فترة الأول من يوليو ١٨٥٨م إلى ٣٠ يونيو عام ١٨٥٨م، ويذكر الوكيل الوطني " أنه عندما علم بوجود عبيد تم إنزالهم في أرضٍ تابعة لحاكم عجمان وتم نقلهم إلى أمولغافين، طالب بتحرير هؤلاء لكن بسبب كثرة الأعذار وجد نفسه غير قادرٍ على استرجاعهم، كما ذكر الوكيل الوطني أن عدداً من العبيد الذين تم إخفاء آثارهم، ثم استرجاعهم، ونلاحظ أن هذا العمل والجهد المبذول من الحاج يعقوب بن بشير هو من أهم الأعمال المؤكَّل بها في وظيفته وكيلاً وطنياً بريطانياً في منطقة، وهو تنفيذ سياسة بريطانيا[٢٠].

وأخبر الوكيل الوطني في أكتوبر عام ١٨٨٤م، أنه تم وصول شحنة إلى ميناء دبي تحمل ٥٤ عبداً وتم إنزالهم، كما أضاف الوكيل الوطني أن شيخ دبي وافق على بيع هؤلاء الرقيق رغم اعتراض الوكيل الوطني على ذلك القرار؛ لأن ذلك القرار مخالف للقوانين التي وضعتها بريطانيا بخصوص تجارة الرقيق، وفي ذلك الوقت طلب المقيم السياسي في بوشهر من الوكيل الوطني أن يطلب من شيخ دبي أن يسلمه كل العبيد الوافدين حديثًا من أفريقيا.

---

(١٨) فالح حنظل: **المفصل في تاريخ الامارات العربية المتحدة**، ج٢، دار مركز للطباعة والنشر، أبو ظبي، ١٩٨٢م، ص ٥٧٤.

(١٩) ج. ج . لوريمر: **دليل الخليج**، الجزء التاريخي، ج 6، ص ٣٥٨٣.

(٢٠) LOR/L/PS/20/C246, Report of the National Agent Yaqoub bin Bashir about the Slave Trade, From July 1858 to June 30 1858.

كما أرسل المقيم خطابات إلى كلٌ من شيخ دبي، وشيوخ الساحل المتصالح يذكرهم فيها بتعهداتهم لدى الحكومة البريطانية ومعاهداتهم لإلغاء تجارة الرق، ويطلب منهم تسليم كل الرقيق الذين وفدوا إلى إماراتهم حديثًا؛ ولذلك قام روبرتسون Robertson المساعد الأول للمقيم السياسي على سفينة دراجون بالمتابعة للأسطول، ولم يستطع الشيوخ بالطبع استرداد العبيد، كما تم توقيع غرامة مالية عليهم قدرها سبعون دولاًرا عن كل عبدٍ بعد أن فشلوا في استرداده[٢١].

القانون العام لمؤتمر بروكسل عام ١٨٩٠م:

تحملت الحكومة البريطانية لفترة طويلة الجزء الأكبر من عبء مكافحة الرقيق على الساحل الشرقي لأفريقيا، والمحيط الهندي، والساحل العماني، وفي خريف عام ١٨٨٨م دعت بريطانيا ملك بلجيكا ليأخذ زمام المبادرة في دعوة لمؤتمر لقمع تجارة الرقيق في بروكسل وعمل الإجراءات اللازمة لقمع الرقيق في القارة الأفريقية، وإغلاق فوري لجميع الأسواق الخارجية التي تتاجر بتجارة الرقيق[٢٢].

وأصدرت وزارة الخارجية خطابها رقم ١٣٥٦ المؤرخ بتاريخ ٢٢يوليو ١٨٩٢م ويحتوي على أنه قد تم إعادة نشر الأمر الآتي الصادر عن المجلس بتاريخ ٩ مايو ١٨٩٢م، وكان ذلك المجلس بشأن إدخال القانون العام لمؤتمر بروكسيل ضمن نطاق تطبيق قانون تجارة الرقيق لعام ١٨٧٣م في جريدة لندن، وتم إقرار تطبيق قانون العام بروكسيل[٢٣] .

لذلك وضع هذا المؤتمر مجموعة من البنود الخاصة لقمع تجارة الرقيق :

بنود خاصة بطرق القوافل والنقل البري للعبيد:

١ – بند ١٥: ينص على الإشراف على التنظيمات الإدارية على الطرق التي تسير عليها تجارة الرقيق، لوقف القوافل في مسيراتها وملاحقتهم عند ممارسة أعمالهم بشكل غير قانوني.

٢ – بند ١٧: على السلطات البريطانية أن تنظيم رقابة صارمة على الموانئ والأماكن القريبة من الساحل لمنع بيع أو شحن العبيد الذين يتم إحضارهم من الداخل، كما تخضع القوافل التي تصل الساحل أو بالقرب منه أو تصل إلى الداخل إلى منطقة تحتلها الحكومة إلى تفتيش وتحقيق أو فحص لهؤلاء الأشخاص، وإذا وجد أحد منهم من العبيد يتم تحريره.

البنود الخاصة بقمع تجارة الرقيق المنقولة بحراً:

---

(٢١) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: **علاقة ساحل عمان ببريطانيا**، ص ٢٣٧.

(٢٢) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: **سياسية الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي**، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٨٢م، ص ٧٠.

(٢٣) LOR/R/R15/1/199,letter From Ministry of Foreign about the Brussels Conference, 22 July 1892,NO1356.

١- بند ٢٢: وافقت السلطات على القانون العام الذي ينص على عقد اتفاقيات خاصة لقمع تجارة الرقيق، وعلى أن تفيد مواد تلك الاتفاقيات البحث عن السفن التي تحمل الرقيق في البحر.

٢- بند٢٤: تظل أحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدول لقمع الرقيق سارية المفعولة طالما لم يعدلها القانون العام.

البنود الخاصة بفحص السفن المضبوطة ومحاكمتها:

١- بند٥٠: يجب على السلطة أن تشرع في إجراء تحقيق كاملٍ وافقًا للقوانين بلاده وقواعدها بحضور ضابط تابع للمعتقل البريطاني.

٢- بند ٥٢: تنص على إذا أظهر التفتيش أن تلك السفن تعمل على نقل العبيد لبيعهم في الأسواق سوف يتم تسليم القبطان وطاقم السفينة إلى المحاكمة، وبمجرد إصدار الحكم يتم تحرير العبيد(٢٤).

بنود حق العبيد في العودة إلى منزلهم وحصولهم على طلب شهادة العتق:

١- بند٦٤ : ينص على اعتبار كل عبد هارب يصل إلى حدود أي من السلطات المذكورة في بند ٦٢ حرٍّ وله الحق في المطالبة بخطابات التحرير من السلطات المختصة.

٢- بند ٧١: على الوكلاء السياسيين، والدبلوماسيين، والقنصلين، وضباط البحرية للدول المتعاقدة في حدود الاتفاقيات القائمة تقديم مساعدتهم إلى السلطات المحلية من أجل المساعدة في قمع تجارة الرقيق.

وعملت بريطانيا على التأكد من تنفيذ تلك القوانين التي أصدرتها بغرض قمع تجارة الرقيق، ولذلك كان للوكيل الوطني دورٌ مهمٌ في مراقبة شيوخ الساحل المتصالح لتنفيذها، وفي عام ١٨٩٨م تم إرسال خطاب من المقيم السياسي جون مالكولم John Malcolm إلى سكرتير حكومة الهند، رقم ٣١ بتاريخ ٢٦ ابريل ١٨٩٨م، وهذا الخطاب بخصوص ممارسة تسليم العبيد الهاربين، و مكملاً لخطاب رقم ١٢٠ بتاريخ ٣١ مارس ١٨٩٨م، ويحتوي هذا الخطاب على الآتي: "يُمنح العبيد الذين تم استيرادهم إلى الساحل العربي والبحرين شهادات عتق عند اللجوء إلى الوكلاء البريطانيين، أَمَّا العبيد الذين كانوا مولودين في العبودية أي عبيداً في الأصل يتم استرجاعهم إلى شيوخ الساحل، ولذلك جعلوا الشيوخ يوقعون على أوراق تضمن لهم المعاملة الحسنة في حالة عودتهم بشرط أن يكونوا عرض للأفراج عنهم إذا تبين أنهم يتعرضون لمعاملة سيئة، أَمَّا العبيد الذين لجأوا إلى المقيمة البريطانية في بوشهر أو إلى القنصليات والوكالات

(٢٤) LOR/ L/PS/20/C246, Brussels Conference Rules, 1890.

البريطانية الأخرى في الأراضي الفارسية يمنح لهم شهادات عتق؛ وفقًا لشروط المعاهدة التي تم عقدها بين بريطانيا وبلاد فارس في عام ١٨٨٢م"(٢٥).

وفي عام ١٩١٣م أصدرت بريطانيا مذكرة لتوضح كيفية تسليم شهادات العتق للعبيد، وتنص على الآتي: " أي عبدٍ كان أسيراً يقدم طلباً للإعتاق إلى الوكيل السياسي يجب أن يحصل على شهادة بهذا المعنى من قبل الوكيل السياسي في المنطقة بعد التحقيق، ومع مراعاة الاعتبارات المنصوص عليها في مكان آخر من هذه المذكرة، و الإبلاغ عن حالات العتق إلى المقيم السياسي، ويمكن استيعاب العبيد الذين يطلبون العتق حتى يتم النظر في قضاياهم من قبل السلطة السياسية التي تقدموا بطلب إليها، وبعد استلام شهاداتهم يتم إطلاق سراحهم، و إذا كانت حياة العبد في خطر يجب الإبلاغ عن الحالة إلى المقيم للحفاظ على سلامة العبد، في مشايخ الساحل يوجد اتفاق مع وكيل الإقامة أن يقدم كافة المعلومات اللازمة عن الحالات التي تريد شهادات العتاق إلى الوكيل السياسي في البحرين لاتخاذ الإجراء اللازم(٢٦).

وفي عام ١٩١٤م أرسل المقيم السياسي كوكس الخطاب رقم ٥٩٨ للوكيل الوطني عبد اللطيف بن عبد الرحمن في الشارقة، والخطاب رقم ٥٩٩ للحاكم العام في باسيدو المؤرخ بتاريخ ٢ من ديسمبر ١٩١٤م، وكان يحتوي هذا الخطاب على الآتي: " تم إرسال ثمان أوراق من الإعلانات الصادرة بالنيابة عن الحكومة البريطانية بشأن حظر تجارة الرقيق ومنع بيع وشراء الرقيق، كما أنه طلب من الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف أن يتم الإعلان عن تلك الشهادات أو الأوراق في خطاب رسمي يرسل إليه"(٢٧).

ولذلك تم الرد على خطاب المقيم السياسي كوكس بخطاب من الوكيل الوطني عبد اللطيف بن عبد الرحمن، رقم ١٤٠ لعام ١٩١٦م مؤرخ بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩١٦م الموافق ٢٢ جمادى الثاني ١٣٣٤هـ،" يذكر أنه قد وصلت إليه خطاب المقيم السياسي التي كان برقم ٥٩٨ المؤرخ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩١٥م، بخصوص منح ثمانية من الشهادات التي أصدرتها الحكومة البريطانية في إعلان حظر تجارة الرقيق أو منع بيع وشراء الرقيق، وتملك العبيد، حيث تم نشر تلك الأوراق في إمارات الساحل المتصالح وعرضها على شيوخ الساحل(٢٨).

---

(٢٥) LOR/L/PS/20/C246,letter From Political Resident John Malcolm, to Secretary Government India ,26April1898,NO31.

(٢٦) LOR/R/15/2/1843,Terms of Freeing From Slaves, 1913.

(٢٧) LOR/R/15/214, letter From Political Resident Cox, to National Agent Abdul Latif bin Abdul Rahman,2 Dacember1914, NO 598.

(٢٨) LOR/R/15/214: خطاب من الوكيل الوطني عبداللطيف بن عبدالرحمن إلى المقيم السياسي كوكس، ٢٥ إبريل ١٩١٦م، رقم ١٤٠.

وجاء رد الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف على خطاب المقيم السياسي هاورث بخطاب رقم ٥٢٢ لعام ١٩٢٧م المؤرخ ٣ نوفمبر ١٩٢٧م الموافق ٧ من جمادى الأول ١٣٤٦هـ، ويذكر الوكيل الوطني في خطابه للمقيم السياسي، "أنه بخصوص الخطاب رقم ٢٢٩ المؤرخ بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٢٧م بشأن النسخ من إعلان حظر الرقيق الذي أصدرته الحكومة البريطانية سوف يتم توزيعهم على شيوخ الساحل المتصالح" في نهاية الرسالة، تم التوقيع من قبل الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف[٢٩].

نماذج من حالات العتق:

الحالة الأولى: أمير بن سند البلوش:

في عام ١٩٣٢م أرسل الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف الخطاب المؤرخ بتاريخ ٨ يونيو لعام ١٩٣٢م الموافق ٣ صفر ١٣٥١هـ إلى سكرتير المقيم السياسي في بوشهر حيث "يذكر الوكيل فيه " أن أمير بن سند قد تم سرقته وبيعه في جزيرة "صري"[٣٠] التابعة لبلاد فارس، وبدأ الوكيل في وصف هذا العبد على أنه كان أبيض اللون، كما أنه يتلمس من حكومة بريطانيا أن تمنحه شهادة العتق؛ لأنه تم إدخاله في الرق بالقوة"[٣١].

تقرير عن أمير بن سند البلوشي:

قدمه إلى الوكيل الوطني " حيث يذكر الوكيل قصة هذا الرجل بقوله: إنه كان ذاهباً إلى جبل من أجل جلب الحطب، وجاء إليه رجل يدعى علي بن يوسف وأخذه بالقوة أي اختطفه، ثم ذهبا إلى ساحل الباطنة، ومنها إلى دبي، ثم إلى "أبوظبي"، فلم يتم يشتره أحد من العرب حنيذاك، ولذلك تم ترحيله إلى جزيرة "صري" التابعة للساحل الفارسي، وتم بيعه إلى رجل يدعى عبدالله حميدي، واستمر معه لمدة خمسة عشر عاماً، وخلال تلك السنوات كان يشتغل في خدمته، ثم تم بيعه إلى رجل من العرب يدعى "خليفة بن راشد" واستمر معه لمدة ثلاث سنوات، وفي شهر ذي الحجة الماضي ذاهب

---

(٢٩) LOR/R/15/214: خطاب من الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف إلى المقيم السياسي هاورث، ٣ نوفمبر ١٩٢٧م، رقم ٥٢٢.

(٣٠) جزيرة صري: هي جزيرة في منتصف الخليج العربي، وهي جزيرة منخفضة وخالية من النباتات، وبها قريتان وهما: بلاد الزراعية، وبلاد غواويص، كما أن سكانها على المذهب الحنبلي؛ انظر لوريمر: دليل التاريخ، الجزء الجغرافي، ج٧، ص ٢٣٨٧.

(٣١) LOR/R/15/1/209: خطاب من الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف إلى كاسيريل سكرتير المقيم السياسي، ٨ يونيو ١٩٣٢م، رقم ١٦٨.

إلى دبي، وعندما أُتيحت له فرصة الهروب هرب إلى بيت الوكالة في الشارقة يلتمس من الحكومة البريطانية أن تمنحه شهادة العتق وتحريره من العبودية التي وقع فيها بالقوة والغصب(٣٢).

أرسل سكرتير المقيم السياسي كاسترال" خطاباً رداً على خطاب الوكيل في الشارقة مؤرخ بتاريخ ١٦ يونيو عام ١٩٣٢م "حيث يذكر المقيم أنه وفقًا لخطاب الوكيل الوطني المؤرخ بتاريخ ٨ يونيو لعام ١٩٣٢م، قد تمت الموافقة على منح شهادة عتق أمير بن سند البلوشي، ويجب أن تسلمه تلك الشهادة، وأن يخبر الوكيل الوطني أنه فعل اللازم في هذا الأمر (٣٣).

لذلك أرسل الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف خطاباً رداً على خطاب سكرتير المقيم السياسي كاسيريل المؤرخ بتاريخ ٧ يوليو عام ١٩٣٢م حيث يذكر فيه " أنه قد وصل إليه خطابه، كما أنه قد تم تسليم شهادة العتق إلى أمير بن سند" (٣٤).

الحالة الثانية: سيدة تدعى حسنية وابنتها تدعى خديجة:

في خطاب أرسله الوكيل الوطني عيسى بن عبداللطيف إلى سكرتير المقيم السياسي كاستريل ، رقم ٢٥٠، مؤرخ بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٣٢م الموافق ١٤ ربيع الأول ١٣٥١هـ، وكان يحتوي على تقرير من السيدة حسينة وبنتها خديجة، قدمته إلى الوكيل الوطني " حيث جاء في التقرير أنها قد تم اختطافها من مكران وتم ترحيلها إلى الباطنة، ثم إلى قرية الخان، ثم تم بيعها لرجل يدعى "عبدالله بن سلطان"، ثم أعطاها لأخيه الذي يدعى" سيف بن سلطان"، وتزوجها، وحملت منه، وأنجبت منه بنتها خديجة، وعندما توفي عبدالله وأخوه سيف ظهر رجل يدعى "سالم بن مصبح" من أهل دبي وخطفهم، وعندما أُتيحت لهما فرصة الهروب هربتا إلى الشارقة، ولجأتا إلى بيت الوكيل، يلتمسون من الحكومة أن تمنحهم أوراق الحرية، وبعد التحقيق من ذلك التقرير الذي قدمته خديجة رأى الوكيل أنهما قد تعرضتا للضرب والحرق بالنار، وهذا يخالف الإنسانية، وأنهما يستحقان شهادات العتق من العبودية(٣٥).

تقرير من خديجة بنت سيف بن سلطان:

---

(٣٢)LOR/R/15/1/209: تقرير عن أمير بن سند البلوشي، ١٩٣٢م.

(٣٣)LOR/R/15/1/209: ترجمة خطاب من سكرتير المقيم السياسي كاسيريل إلى الوكيل الوطني عيسى بن عبداللطيف، ١٦ يونيو ١٩٣٢م، رقم ١٦١.

(٣٤)LOR/R/15/1/209: خطاب من الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف إلى سكرتير المقيم السياسي كاسيريل، ٧ يوليو ١٩٣٢م، رقم ٢٠٨.

(٣٥)LOR/R/15/1/209: خطاب من الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف إلى سكرتير المقيم السياسي كاسيريل، ١٧ أغسطس ١٩٣٢م، رقم ٢٥٠.

حيث تذكر خديجة وهي عمرها حينذاك ٣٥ سنة " أن أمها تدعى "حسنية بنت عبدالله البلوشي" من قرية البلوشي من مكران تم اختطافها وترحيلها إلى الباطنة، وهناك أشتراها ولدها وجلبها إلى قرية الخان، واشتراها رجل من أهل الخان يدعى عبدالله وهو عمها، وأعطاها لأخيه سيف ثم تزوجها سيف بن سلطان، وعندما حملت أمها بها وأنجبتها وبلغت من العمر ٧ سنوات توفي والدها سيف بن سلطان بعد ذلك زوجها عمها عبدالله لرجل يدعى "خميس بن حميدي" فحملت منه، وأنجبت منه ابنها بلال وعندما توفي عمها عبدالله بن سلطان خطفهم بالقوة رجل يدعى "سالم بن مصبح" وهو من أهل دبي، وظلوا عنده لمدة تسع سنوات وتعرضوا خلال تلك السنوات للضرب والحرق بالنار، وعندما أُتيحت لهم فرصة للهروب هربوا إلى بيت الوكالة البريطانية في الشارقة وطلبوا العتق من العبودية"، وأعطى الوكيل رأيه في ذلك الأمر بعد التحقيق من صحة ذلك الكلام أنهم يستحقون الحرية، في نهاية التقرير توقيع الوكيل الوطني عيسى بن عبداللطيف (٣٦).

وردًّا على هذا الخطاب أرسل سكرتير المقيم السياسي كاسيريل المقيم خطاباً إلى الوكيل الوطني رقم ٢٥٤ مؤرخ بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٣٢م، وجاء فيه " أنه تم إرسال ثلاث شهادات عتق لتسليهم إلى حسنية وبنتها خديجة وابنها بلال بن خميس، ويرجو من الوكيل أن يجعلهم يبصموا على ظهر شهادات العتق قبل تسليمهم، وأخبر المقيم بهذا الأمر بعد تنفيذ هذا الأمر (٣٧).

ولذلك رد عليه الوكيل الوطني عيسى بن عبداللطيف بخطاب رقم ٣٠٧ مؤرخ بتاريخ ١١ أكتوبر، حيث يذكر فيه " أنه قد وصل إليه الخطاب المؤرخ بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٣٢م الموافق ١٠ جمادى الثاني ١٣٥١هـ، وتم تنفيذا القرار، بل قامت الحكومة البريطانية بصرف معاش لتلك الأسرة بعد أن لجأوا إلى بيت الوكيل الوطني في الشارقة وأخذوا حريتهم، وكان بيان صرف المعاش في ١١ أكتوبر ١٩٣٢م، حيث تم صرف ٥٠ روبية لكل من حسنية وبنتها خديجة، وصرف ٢٥ روبية لبلال بن خميس، ليصبح المبلغ المصروف كله ٧٥ روبية، ويذكر الوكيل أنه قد وصل إليه من حضرة

(٣٦) LOR/R/15/1/209: تقرير من خديجة بنت سيف بن سلطان، ١٩٣٢م.

(٣٧) LOR/R/15/1/209,letter From Secretary Political Resident, to National Agent Isa bin Abdul Latif,7August 1932, NO 254.

المقيم مبلغ ٧٥ روبية مصاريف المعاش الخاص بتلك الأسرة، وقد حصل على المبلغ بالكامل في نهاية البيان، تم توقيع الوكيل الوطني عيسى بن عبداللطيف(٣٨).

الحالة الثالثة: مرموقة بنت عبد الله :

خطاب أرسله الوكيل الوطني عيسى بن عبداللطيف في الشارقة إلى سكرتير المقيم السياسي كاسيريل رقم ٤٠٦، مؤرخ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٣٢م الموافق ١٦ شبعان ١٣٥١هـ "حيث جاء في خطاب أنه يوجد سيدة تدعى مرموقة بنت عبدالله وأصلها من بلوشي، اتجهت إلى بيت الوكالة البريطانية في الشارقة وزعمت أن سيدها بن غرير وهو من أهل دبي توفي في عام ١٩٣٢م في موسم الغوص، وبعد أن توفي سيدها قام أولاده بمعاملتها معاملة سيئة، لذلك فهي تلتمس من الحكومة بريطانية أن تمنحها شهادة عتق، كما أنه يوجد في جسدها آثار ضرب وتعذيب من قبل أولاد سيدها، في نهاية الخطاب توقيع الوكيل عيسى بن عبداللطيف(٣٩).

تقرير المرأة التي تدعى مرموقة بنت عبد الله التي عمرها ٣٠ سنة جاء هذا التقرير في ٩ شبعان عام ١٣٥١هـ:

"حيث تذكر أنها في العاشر من عمرها تم خطفها من مكران، وتم جلبها إلى ساحل الباطنة، وهناك تم بيعها لرجل يدعى صالح بن محمد من أهل الباطنة ثم ذهبوا إلى دبي، وبعد ذلك باعها لرجل يدعى طايد بن غرير وتزوجها، وكان حسن التعامل معها، وظلت عنده لمدة عشرين عامًا، وعندما توفي في عام ١٩٣٢م لم يحسن أولاده التعامل معها، بل تعرضت للتعذيب والضرب، وعندما جاءت إليها الفرصة للهروب هربت وذهبت إلى مقر الوكالة في الشارقة، وطلبت أن تحصل على حريتها من الحكومة البريطانية، وحصولها على شهادة العتق حتى تعيش بقية حياتها في راحة، وأن تظل في الشارقة أو عجمان حتى تكون بعيدة عنهم"، في نهاية التقرير توقيع الوكيل الوطني عيسى بن عبداللطيف(٤٠).

---

(٣٨) LOR/R/15/1/209, letter From National Agent Isa bin Abdul Latif, to Secretary Political Resident,11October1932,NO307.

(٣٩) LOR/R/15/1/209: خطاب من الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف إلى سكرتير المقيم السياسي كاسيريل، ١٥ ديسمبر ١٩٣٢م، رقم ٤٠٦.

(٤٠) LOR/R/15/1/209: تقرير من مرموقة بنت عبد الله، ١٩٣٢م.

كان الخطاب من السكرتير الوكيل السياسي كاسيريل إلى الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف رقم ٧ لعام ١٩٣٣م، المؤرخ بتاريخ ١١ يناير ١٩٣٣م رداً على الخطاب الذي أرسله الوكيل رقم ٤٠٦ المؤرخ بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٣٢م: منحت الحكومة شهادة عتق، ويجب إخبار المقيم بذلك عند تسليمها الشهادة"، ولذلك كان رد الوكيل الوطني بخطاب آخر في ٩ فبراير ١٩٣٣م " أنه قد سلم شهادة العتق لمرموقة بنت عبد الله" توقيع وكيل الشارقة(٤١).

الحالة الرابعة: سالمين بن البلوشي:

خطاب أرسله الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف إلى سكرتير المقيم السياسي كاسيريل رقم ٧٤، المؤرخ بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٣م الموافق ٤ شوال ١٣٥١هـ" حيث يذكر الوكيل أنه يوجد رجل يدعى صلاح بن فيروز الواصل من مكران، وقد بَلَّغ أنه كان لديه أخ يدعى سالمين بن بلوشي الواصل، قد خُطف، وأنه مازال يبحث عنه في ساحل الباطنة، ثم ذهب إلى قرية الحمرية في الساحل المتصالح، وبعد ذلك وجد أخاه في قرية الحمرية وهو الآن يطلب من حكومة أن تمنح أخاه شهادة العتق،" وفي نهاية الخطاب توقيع الوكيل عيسى بن عبد اللطيف(٤٢).

التقرير الذي أرسله سالمين إلى الوكيل الوطني بتاريخ ٢٤ رمضان ١٣٥١ه وهو يبلغ من العمر ٢٥ سنة:

" يذكر سالمين عندما كان في سن ١٠ سنوات قد خطفه رجل يدعى شاهين، وهو من مكران وباعه، وبعد ذلك رحلوا إلى دبي، ومنها إلى قرية الحمرية في ساحل عمان المتصالح، وتم بيعه إلى رجل يدعى سيف بن عبيد وكان يعامله معامله جيدة، واشتغل معه في موسم الغوص، وكان يعطيه أجره ولم يحمله عملاً شاقًا، وعندما توفي سيده تم تقسيم الميراث وأصبح هو من حق ابنته وزوجها "عيسى بن محمد" فلم يعطه أجره، وصل أخوه إلى قرية الحمرية، وتوجه إلى الشارقة، وجلب معه رجلاً من رجال الوكيل الوطني في الخفاء وأخذه إلى بيت الوكالة البريطانية في الشارقة، وهو الآن يلتمس من الحكومة شهادة العتق(٤٣).

---

(٤١) LOR/R/15/1/209: خطاب من سكرتير المقيم السياسي كاسيريل إلى الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف، ١١ يناير ١٩٣٣م، رقم ٧.

(٤٢) LOR/R/15/1/209: خطاب من الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف إلى سكرتير المقيم السياسي كاسيريل، ٣١ يناير ١٩٣٣م، رقم ٧٤.

(٤٣) LOR/R/15/1/209: تقرير من سالمين بن البلوشي، ١٩٣٣م.

ردًا على الوكيل الوطني أرسل سكرتير المقيم السياسي كاسيرال بخطاب مؤرخ بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٣٣م،" أنه ردًا على الخطاب المرسل إليه بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٣م، قد وافقت الحكومة على منح شهادة العتق لسالمين بن البلوشي، كما يجب على الوكيل الرد بخطاب يؤكد تنفيذ القرار، في نهاية الخطاب توقيع المقيم السياسي(٤٤).

رد الوكيل الوطني عيسى بن عبداللطيف بخطاب رقم ١٢٨ مؤرخ بتاريخ ١٥ مارس ١٩٣٣م الموافق ١٧ ذي القعدة ١٣٥١هـ " أنه قد سلم شهادة العتق إلى سالمين، ثم يشكر فضائل الدولة البهية القيصرية أي بريطانيا العظمي، وفي نهاية الخطاب توقيع الوكيل عيسى بن عبد اللطيف(٤٥).

الحالة الخامسة: سلافه بنت سنجور البوشي:

" خطاب من سكرتير المقيم السياسي في بوشهر واتر إلى الوكيل الوطني عيسى بن عبداللطيف في الشارقة رقم ٣١٩ لعام ١٩٣٤م المؤرخ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٤م " يطلب سكرتير المقيم من الوكيل أن يجمع المعلومات اللازمة عن سلافه بنت سنجور وهي من ساحل مكران، وعندما صعد ولدها على متن سفينة جلالة الملكة شورهام H.M.S طالب بعتق ابنته التي تدعى سلافه، وهي تبلغ من العمر عشرين سنة، وتم بيعها لرجل يدعى جمعه بن كرم وهو من أهل "أبوظبي"، وكما يذكر ولدها إنها في حالة استعباد، كما توجه إلى مقر الوكالة البريطانية في الشارقة حتى يبلغ الوكيل الوطني بقضية ابنته، كما يطلب السكرتير من الوكيل التأكد من صحة تلك المعلومات، وجمع المعلومات اللازمة وإرسالها في تقرير إلى المقيم السياسي في بوشهر، وفي نهاية الخطاب توقيع سكرتير المقيم السياسي في الخليج العربي(٤٦).

لذلك أرسل الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف خطاب إلى سكرتير المقيم السياسي واتر رقم ٥١٩ لعام ١٩٣٤م مؤرخ بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٣٤م الموافق ١٢ رمضان ١٣٥٣هـ " يذكر الوكيل أنه بالنسبة إلى خطاب المقيم رقم ٣١٩ المؤرخ بتاريخ ١٩ نوفمبر بخصوص ابنة سنجور

---

(٤٤) LOR/R/15/1/209,letter From Secretary Political Resident, to National Agent Isa bin Abdul Latif,20 February,1933. .

(٤٥) LOR/R/15/1/209: خطاب من الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف إلى سكرتير المقيم السياسي كاسيريل، ١٥ مارس ١٩٣٣م، رقم ١٢٨.

(٤٦) LOR/R/15/1/209: ترجمة خطاب سكرتير المقيم السياسي واتر إلى الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف، ١٩ نوفمبر ١٩٣٤م، رقم ٣١٩.

التي تدعى "سلافه" وهي أَمَة لدى "جمعة بن كرم"، لكن نظراً لمرض الوكيل الوطني المفاجئ لم يتأكد من صحة المعلومات، ولكن عندما يصبح بصحة جيدة سوف يباشر عمله فوراً"(٤٧) .

في ذلك الوقت قد مرض الوكيل الوطني في الشارقة خان بهادر عيسى بن عبداللطيف، وبدأت المقيمة البريطانية ترسل له العديد من الخطابات بشأن توضيح حالات الذين من حقهم الحصول على شهادات العتق من الحكومة البريطانية، حيث أرسل المقيم السياسي برسي جوردون لوخ Percy Gordon Lochخطاب رقم ٤٣ لعام ١٩٣٥م مؤرخ بتاريخ ٧ مارس ١٩٣٥م إلى الوكيل الوطني " حيث إنه بعد السؤال عن حال الوكيل الوطني يطلب المقيم من الوكيل أن يحيطه بالمعلومات والتقارير عن ١١ من العبيد لم يستلموا شهادات العتق التي أرسلتها بريطانيا لهم، وهناك بعض الحالات التي طُلب من الوكيل أن يجمع عنهم المعلومات ويتأكد من صحة المعلومات عن تلك الحالات، لذلك يرجو عدم التأخير في جلب تلك المعلومات، وإرسالها إلى المقيم السياسي(٤٨)

في عام ١٩٣٥م أرسل المقيم السياسي كثيراً من الخطابات للوكيل الوطني، منه خطاب رقم ١٦٣ لعام ١٩٣٥ بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٣٥م، وخطاب رقم ٢٠٤ لعام ١٩٣٥م بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٣٥م، وخطاب رقم ٢٥١ لعام ١٩٣٥م بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٣٥م، وخطاب رقم ٢٩٠ لعام ١٩٣٥م بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٣٥م.

وكل تلك الخطابات التي كان يرسلها المقيم كان محتواها هو الرد بتقارير العبيد المطلوب إعطائهم شهادات عتق وعدم التأخير عن الرد، ولكن على ما يبدو أنه في تلك الفترة قد توفي الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف، وقد أرسل خطاباً إلى المقيم السياسي بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٣٤م، يخبره أنه مريض، ربما كان هذا سبب التأخير(٤٩)

والدليل على وفاة الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف هو خطاب الوكيل الوطني خان صاب حسين عماد المؤرخ بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٣٥م الموافق ٩ رجب ١٣٥٤هـ، وكان تنص على" محاولات المرحوم عيسى بن عبد اللطيف مع شيخ أبو ظبي الشيخ شخبوط بن سلطان لتسليم سلافه بنت سنجور البلوشي إليه، كما يذكر حسين في خطابه أنه بداية المحاولات هي أن حاكم "أبو ظبي" أرسل جمعه بن كرم إلى الشارقة حتى يخبره عن قصة المذكرة المرفوعة ضده.

---

(٤٧) LOR/R/15/1/209: خطاب من الوكيل الوطني عيسى بن عبد اللطيف إلى سكرتير المقيم السياسي واتر، ١٩ ديسمبر ١٩٣٤م، رقم ٥١٩.

(٤٨) LOR/R/15/1/209,letter From Political Resident Percy Gordon Loch, to National Agent,7 Isa bin Abdul Latif ,7 March 1935,NO43.

(٤٩) LOR/R/15/1/209, letter From Political Resident Percy Gordon Loch, to National Agent, 2 Isa bin Abdul Latif ,6 Jaue1935,NO163.

ولكن المرحوم عيسى السركال لم يقبل جوابه أو طلبه، ثم رجع إلى "أبو ظبي" وكتب الوكيل إلى الشيخ شخبوط ولم يأته الجواب، وانقطعت المراسلات التي كانت بينهما بسبب مرضه، وسافر إلى البحرين ومنها إلى العراق من أجل علاجه"، وفي نهاية الخطاب توقيع حسين عماد الوكيل الوطني في الساحل المتصالح.

وبعد وفاة عيسى السركال تم تعيين حسين عماد وكيل وطني بعد عيسى بن عبد اللطيف، ويقال: إن حسين عماد هو من عائلة السركال من ناحية الأم، وبعد تعيينه باشر عمله بصفته وكيل وطني في الشارقة، واهتم بنفسه بالحالات التي كانت تريد أن تحصل على شهادات عتق، وجمع المعلومات اللازمة عنهم، وأرسلهم في تقارير إلى المقيم السياسي في بوشهر(٥٠)

الخاتمة

استعرض هذا البحث تجارة الرقيق في إمارات الساحل المتصالح، واستشهدت الباحثة بصورة نموذجية لتجارة الرقيق في إمارات الساحل المتصالح، والتي انتشرت في إحدى الفترات الزمنية، وخصت منها بالذكر فترة الدارسة، حيث استعرضت موقف بريطانيا منها في ضوء مراسلات الوكيل الوطني في فترة من ١٨٥٢م، وحتى عام ١٩٣٥م.

ومن خلال مراسلات الوكيل الوطني تم توضيح موقف بريطانيا من تجارة الرقيق في منقطة إمارات الساحل المتصالح، وهي محاربة تلك التجارة وعدم توسيعها في منطقة الإمارات الساحل المتصالح.

ومن النتائج التي توصلت إليها الباحثة هي:

- رغبة بريطانيا في تقليص تجارة الرقيق في منطقة الساحل المتصالح من أجل تحقيق أطماعها في المنطقة.

- عقدت بريطانيا العديد من المعاهدات مع شيوخ الساحل المتصالح، والتي من خلالها فرضت بريطانيا سيطرتها على المنطقة.

- لحصول الرقيق على شهادات العتق من بريطانيا كان يجب عليهم أن يخضعوا للشروط التي وضعتها بريطانيا لمنح شهادات العتق.

- دور الوكيل الوطني في تنفيذ سياسة بريطانيا في الحد من تجارة الرق، وعدم انتشارها في منطقة الساحل المتصالح، ودوره في مساعدة الرقيق في الحصول على شهادات العتق.

- ذكر الوكيل الوطني بعض الحالات المذكورة أعلاه، التي كانت تريد الحصول على شهادات العتق من الحكومة البريطانية.

(٥٠) LOR/R/15/1/209, Isa bin Abdul Latif death,1935.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

الوثائق غير منشور:

1- LOR/R/15/1/754, Arabic File7.
2- LOR/R/15/1/199,Brussls conference and general rules and procedures on the Slave trade.
3- LOR/R/15/214, Slave ban announcement , File 5/ 187.
4- LOR/ L/Ps/20/C246 ,Dedicated to The Slave trade in The Gulf of Oman and The Arabian Gulf, Prepared by Saldanha Calcuta.
5- LOR/R/15/1/234,Manumission of slaves and rules on issues arising from the pear industry.
6- LOR/R/15/2/1843,Rules governing the emancipation of slaves.
7- LOR/R/15/1/209, The emancipation of slaves on the Arabian coast ,lndividual cases.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

1- LOR/L/PS/20/G3/12,Acollection of treaties and contracts related to India and the United Arab Emirates.

ثانياً: المراجع :

أولاً: المراجع العربية:

١- ج .ج. لوريمر: دليل التاريخ، القسم التاريخي، ج٦، د. ن، ١٩١٤م.

٢- عبد العزيز عبدالغني إبراهيم: علاقة ساحل عمان ببريطانيا، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٩٨٢م.

٣- ----------: سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٩٨٢م.

٤- عبدالوهاب أحمد عبدالرحمن: الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث(١٧٧٨– ١٩١٤م)، مركز زايد للتراث والتاريخ، دبي، د.س،

٥- سماح رجب عبد الصمد: الخليج العربي في ظل الحماية البريطانية، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، ٢٠١٦م.

٦- فالح حنظل: المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ج٢، دار مركز للطباعة والنشر، أبوظبي، ١٩٨٢م.

٧- محمد فارس الفارس: الاوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (١٩٦٥-١٨٦٢م)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٠م

٨- ----------: دراسات في تاريخ الإمارات (قراءة في الوثائق البريطانية)، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠٠٣م.

ثانياً: المراجع المعربة:

١- جون .ب. كيلي: بريطانيا والخليج (١٨٧٠-١٧٩٥)،ج١، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، د. ت.

ثالثاً: الدوريات:

١- عبدالرؤوف سنو: اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (١٩١٦-١٧٩٨م)، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، ١٩٩٨م.

٢- عماد أحمد أبو العينين وهنة سالم سعيد: الأوضاع الاقتصادية لمنطقة الإمارات المتصالحة، مجلة المؤرخ المصري، العدد ٦١، يوليو ٢٠٢٢م.

٣- فاطمة حسن الصايغ: الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني في الساحل المتصالح (١٨٢٣-١٩٤٩م)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد ٦٩، ١٩٩٣م.